أثر السياسة النقدية على التضخم في السودان
في الفترة 1989 – 2018م

إعداد الطالب: حامد أحمد علي أيلا

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة ماجستير في الاقتصاد والعلوم الاجتماعية

إشراف: الدكتور موسى عبد الله سعيد

كلية الدراسات العليا و البحث العلمي
جامعة البحر الأحمر، السودان

يونيو 2021م

المستخلص

تتمثل مشكلة الدراسة في أن قصور استخدام السياسة النقدية من خلال أدواتها المختلفة تؤثر علي المتغيرات المهمة في الاقتصاد مثل الناتج المحلي الإجمالي ,عجز الموازنة والتضخم وغيره وهذا بالضرورة يحدث اختلالا كبيرا في الاقتصاد يتمثل في عدم الاستقرار, ومن أهم الفروض أن السياسة النقدية من خلال أدواتها المختلفة تحقق الاستقرار الاقتصادي, وتتمثل أهمية الدراسة في ربط أدوات السياسة النقدية بالتضخم لإعطاء مؤشرات تعين السلطات على معرفة تأثيرها على الاستقرار الاقتصادي , وهدفت الدراسة إلى بيان اثر السياسة النقدية على التضخم في السودان خلال فترة الدراسة , كما تنتهج الدراسة الأسلوب الوصفي لتحليل الجداول ومنهج الإحصاء والاقتصاد القياسي الذي يتعامل مع طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية مثل اختبار جدر الوحدة ونموذج (VAR) للتنبؤ بدراسة هذه المتغيرات في المدى القصير والطويل , وأظهرت نتائج اختبار جدر الوحدة (ADF) أن متغيرات الدراسة مستوفية لشرط السكون في الفرق الأول عدا سعر الصرف لذلك تم استبعاده عند بناء نموذج (VAR). ومن خلال دالة الاستجابة للدفع التي توضح أن اثر التغير في معدلات التضخم بانحراف معياري واحد تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل , ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ,والى انخفاض معدلات التضخم , وانخفاض عرض النقود في الأجل الطويل . أما نتائج النموذج المقدر أظهرت العلاقة العكسية بين معدلات التضخم والتغير في تكلفة التمويل وعرض النقود ,الناتج الحلي الإجمالي . وأوصت الدراسة على أن السلطات النقدية يمكنها أن تستخدم التغيير في تكلفة التمويل وعرض النقود ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للتأثير على معدلات التضخم. وتميزت الدراسة في إنها استخدمت أسلوب الإحصاء والاقتصاد القياسي لمعالجة البيانات وذلك للوصول للنتائج والتوصيات .

Abstract

The problem of the study is that the lack of use of monetary policy through its various tools affects the important variables in the economy such as the gross domestic product, the budget deficit, inflation, etc. Achieving economic stability, and the importance of the study is to link monetary policy tools with inflation to give indicators that help the authorities to know their impact on economic stability. The study aimed to show the effect of monetary policy on inflation in Sudan during the study period. The study also follows the descriptive method for analyzing tables and the standard statistical approach that It deals with the nature and characteristics of time series such as the unit wall test and the (VAR) model to predict the study of these variables in the short and long term, and the results of the unit wall test (ADF) showed that the study variables meet the condition of dormancy in the first difference except for the exchange rate. So, it's excluded when building the sample of (VAR). And through the payment response function, which shows that the effect of a change in inflation rates with one standard deviation leads to a higher cost of financing, higher GDP, lower inflation rates, and a decrease in the money supply in the long term. The results of the estimated model showed the inverse relationship between inflation rates and changes in the cost of financing, money supply, and gross domestic product. The study recommended that the monetary authorities could use the change in the cost of financing, money supply and the rate of GDP growth to influence inflation rates. The study was distinguished in that it used the method of statistics and econometrics to process the data in order to reach the results and recommendations.

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	البسملة	
	الآية	أ
	الإهداء	ب
	الشكر والعرفان	ج
	المستخلص	د
	ABSTRACT	هـ
	فهرس المحتويات	و
	قائمة الجداول	ح
	قائمة الأشكال	ط
الفصل الأول : أساسيات الدراسة		
1-1-1	المقدمة	2
2-1-1	مشكلة الدراسة	3
3-1-1	أهداف الدراسة	3
4-1-1	فرضية الدراسة	3
5-1-1	أهمية الدراسة	3
6-1-1	محددة الدراسة	4
7-1-1	منهجية الدراسة	4
8-1-1	حدود الدراسة	4
9-1-1	مصادر المعلومات والبيانات	4
10-1-1	هيكل الدراسة	4
11-1-1	الدراسات السابقة	5
الفصل الثاني : السياسة النقدية و التضخم		
المبحث الأول : الإطار النظري للسياسة النقدية		
1-1-2	مفهوم السياسة النقدية	10
2-1-2	أهداف السياسة النقدية	11-12
3-1-2	وسائل وأدوات السياسة النقدية	12-13
4-1-2	فعالية السياسة النقدية	13-15
المبحث الثاني: الإطار النظري للتضخم		
1-2-2	التضخم	16
2-2-2	مفهوم التضخم	16-17
3-2-2	قياس التضخم	17-18

2-2-4	أنواع التضخم	19-20
2-2-5	أسباب التضخم	21-23
2-2-6	أثار التضخم	23-25
2-2-7	السياسة النقدية وعلاج التضخم	25-26
الفصل الثالث : السياسة النقدية في السودان		
	المبحث الأول : السياسة النقدية في السودان في الفترة من (89-1995)م	
3-1-1	الملامح الرئيسية للاقتصاد السوداني	28
3-1-2	أهداف السياسة النقدية	28-29
3-1-3	أدوات السياسة النقدية	29
3-1-4	تطورات السياسة النقدية في السودان في الفترة من (1989-1995)م	29-30
	المبحث الثاني : تطورات السياسة النقدية في السودان في الفترة من (1996-2018)م	
3-2-1	حيث سادة في الفترة (1996 – 2018م)	34
3-2-2	الاحتياطي النقدي القانوني	34
3-2-3	سياسية نسبة السيولة الداخلية	35
3-2-4	هوامش أرباحا المرابحات ونسب المشاركة في المشاركات	35
3-2-5	سياسة سوق ما بين البنوك	36
3-2-6	سياسة السوق المفتوحة	37-40
3-2-7	تقييم أداء السياسة النقدية في الفترة من (1996-2018)م	42
الفصل الرابع : الدراسة التطبيقية		
المبحث الأول : منهجية الاقتصاد القياسي		
4-1-1	الانحدار الذاتي Autoregression	46-47
	المبحث الثاني: إختبار و معالجة البيانات	
4-2-1	الإحصاءات الوصفية:	48
4-2-2	اختبارات السكون Stationarity tests	49
4-2-3	تحديد الطول الأمثل لفترات التباطؤ	49
4-2-4	تقدير نموذج VAR	50
4-2-5	فحص النموذج	52
	المبحث الثالث : تقييم النموذج	
4-2-1	تقييم النموذج	56-57
الفصل الخامس : النتائج والتوصيات		
	النتائج	59-60
	التوصيات	61
	المصادر والمراجع	62-64

النتائج

5-1 نتائج النموذج المقدر :

- أظهرت نتائج النموذج المقدر على أن هنالك علاقة عكسية بين معدلات التضخم والتغير في تكلفة التمويل ، عرض النقود والناتج المحلي الإجمالي .

5-2 نتائج التحليل والوصفي :

- عجز الموازنة وتمويلية بالاستدانة من النظام المصرفي أدى إلى التوسع في حجم السيولة النقدية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة من(1989-1996م).

- نتيجة للإصلاحات التي تمت والتي تهدف إلى زيادة الإنتاج للقيام بدور كبير في النشاط الاقتصادي نجد أن معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي شهد ارتفاعا خلال الفترة من(1996- 2010م) وبعض ذلك انخفض الإنتاج نتيجة لخروج عائدات النفط من الموازنة مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم ,كذلك التوسع النقدي الذي شهدتة الفترة الأخيرة دون ما يقابله إنتاج حقيقي خلال الفترة من(2011-2018) أدي إلى مزيد من التضخم وانخفاض قيمة الجنية السوداني مقابل الأخرى .

- ساهمت عمليات السوق المفتوحة في ضبط مناسيب السيولة كأداة من أدوات الأهداف التشغيلية للسياسة النقدية وبناء أسس قوية للوساطة المالية خارج الآليات الراهنة التي ربطت الوساطة المصرفية بالتوسط في بيع وشراء العملة الأجنبية لتغلب علي عملياتها .

5-3 نتائج التحليل الكمي :

- نجد أن الصدمة الموجبة في معدلات التضخم تؤدي إلى ارتفاع تكلفة التمويل ,والى ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ,والى انخفاض معدلات التضخم ,وانخفاض في عرض النقود وذلك كما ذكرنا بسبب السياسات النقدية في السيطرة على عرض النقود في الأجل الطويل.

_ تؤدي الصدمة الموجبة في عرض النقود إلى ارتفاع طفيف في تكلفة التمويل ,وتؤدي كذلك إلى ارتفاع طفيف في الناتج المحلي الإجمالي , والى ارتفاع في معدلات التضخم وانخفاض في المعروض النقدي في الأجل الطويل .

_ وتؤدي الصدمة الموجبة في الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض طفيف في تكلفة التمويل ,والى ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي, والى انخفاض معدلات التضخم , والى انخفاض عرض النقود في الأجل الطويل

_ تؤدي الصدمة الموجبة في تكلفة التمويل إلى انخفاض تكلفة التمويل , إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي , والى انخفاض معدلات التضخم ,إلي انخفاض عرض النقود بسب انخفاض حجم التمويل المصرفي في الأجل الطويل.

التوصيات

5-4 التوصيات :

_ العمل علي وضع إستراتيجية اقتصادية وتنموية خماسية حيث أن غيابها يعتبر احد أهم أسباب المعوقات الرئيسية للنمو الاقتصادي, فالخطط تعطي رؤية واضحة للنهج الذي تتخذه الدولة لمواجهة التحديات والصدمات الخارجية .

_ صعوبة توحيد سعر الصرف المتعدد في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي وانفلات معدلات التضخم , توصي الدراسة أتباع المنهج التدريجي في تحديد سعر الصرف وصولا إلى السعر الموحد .

_ أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية باعتبارهما احد أهم العوامل الأساسية في تحقيق الاستقرار المالي الذي يؤدي إلى تحريك النشاط الاقتصادي .

_ أهمية الرقابة الفعالة للسلطة النقدية علي القطاع النقدي ,والعمل على تطوير القطاع المصرفي ودعم إصلاحه لتخفيف آثار الأزمات التي يتوقع حدوثها .

_ ضرورة ابتكار أدوات جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية للتأثير علي حجم الكتلة النقدية عن طريق عمليات السوق المفتوحة .

_ دقة المخرجات أو النتائج ومصداقيتها لأي نموذج تعتمد علي دقة البيانات أو المدخلات المستخدمة , لذلك توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بجمع وتبويب وعرض بيانات كافة الظواهر الاقتصادية وإعداد التقارير بصورة علمية وعملية ونشرها .

_ ضرورة تطبيق النماذج لتسهل علي السلطات النقدية التوقع بشكل صحيح فيمكنها ذلك من زيادة عرض النقود أو تخفيضه بنفس المعدل حفاظا علي الاستقرار الاقتصادي .